

نداء عاجل: منظمات المجتمع المدني تدعو السلطات المغربية إلى الكف عن مضايقة الصحفي عمر الراضي

21 يوليو 2020

تدعو منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه إلى وضع حد فوري وغير مشروط لترهيب ومضايقة الصحفي المغربي المستقل عمر الراضي ، الذي استدعته الشرطة للاستجواب سبع مرات خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد استهدفت السلطات الراضي بسبب تحقيقاته وتقريره النقدية الهامة ، باعتباره أحد الصحفيين القلائل في المغرب الذين يغطون الفساد وعلاقات العمل في النظام الملكي وشبكاتة. تعرض الراضي لهجوم متطور من برنامج للتجسس، حيث اعترض طرف ثالث اتصالاته الخاصة على النحو الموثق في تقرير علني لمنظمة العفو الدولية. منذ نشر التقرير ، قامت الحكومة المغربية بحملة ترهيب ومضايقة واتهمت الراضي بالعمل مع المخابرات السرية البريطانية ، من بين مزاعم أخرى لا أساس لها.

يعد الترهيب الأخير والمستمر للراضي ، والذي بدأ في أوائل يونيو 2020 ، هو جزء من سلسلة من الهجمات على الحقوق والحريات المحمية دستوريًا في المغرب ، مما يدل على تدهور واضح في احترام البلاد لحريات الصحافة والتعبير والتجمع. شهد العام الماضي حملة قمع ضد مغربي الراب ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي لانتقادهم الملك أو السلطات الأخرى ، بالإضافة إلى الراضي ، تم الحكم على الصحفيين هاجر الريسوني وتوفيق بوعشرين بالسجن. ووفقاً للجنة حماية الصحفيين و المراسلون بلا حدود ، شهدت المملكة تدهوراً مستمراً في حرية الصحافة على مدى السنوات القليلة الماضية.

ساهم الصحفي الشهير ، الراضي ، كمراسل استقصائي في "لو جورنال" و "لكم" و "لوديسك" و "تيلكيل" و "ميديا 24" وغيرها. كما ساهم في التقارير الإعلامية الدولية الرئيسية كمراسل أو محلل محلي. لقد كان منتقداً صريحاً لفساد الحكومة ، وكان معظم عمله الاستقصائي يهدف إلى الكشف عن أدلة على سوء السلوك بين المسؤولين الحكوميين وكشف المقتنيات المالية للنظام الملكي.

وكثيراً ما استهدفت الحكومة الراضي بسبب عمله ونشاطه السياسي ، بما في ذلك دوره المؤثر في حركة 20 فبراير المغربية ، التي كان خلالها عضواً في موقع المعارضة مامفاكينش. كما أنه كان مؤيداً قوياً لحركة الحراك من أجل المزيد من الحقوق والاعتراف في منطقة الريف المهمشة في المغرب. سابقاً ، في 26 ديسمبر 2019 ، تم احتجاز الراضي بسبب تغريدة انتقد فيها حكم قاضي على نشطاء حراك. وأتهم في النهاية "بإهانة موظف عمومي" وحكم عليه بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة 500 درهم (حوالي 50 دولاراً). وأشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن هاتف راضي استهدف من قبل برنامج للتجسس الذي أنشأته "مجموعة إن إس أو" التي تتخذ من إسرائيل مقراً لها (وهو نفس البرنامج المثير للجدل المستخدم لاستهداف شركاء جمال خاشقجي).

كما تعرض الراضي لحملة تشهير منسقة. في 7 يونيو 2020 ، بدأت "شوف تي في" ، وهي وسيلة إعلامية لها علاقات وثيقة مع الأجهزة الأمنية ، في نشر سلسلة من المقالات التي تشوه سمعة الراضي وتشارك تفاصيل خاصة حول حياته الشخصية. ثم في 5 يوليو 2020 ، قام مشغلو الكاميرا شوف تي في بمضايقة ومواجهة الراضي وصحفي مستقل آخر ، عماد ستيتو ، خارج حانة بالدار البيضاء. وصلت الشرطة بسرعة واعتقلت الراضي و ستيتو. ذهب مصور شوف تي في لتوجيه اتهامات صحفية ونشر صوراً تحريضية وريبورتاج عن حادثة الراضي، واصفين إياه بأنه "مخمور". تم الإفراج عن راضي وستيتو بعد احتجازهما طوال الليل انتظاراً للتحقيق في تهم الاعتداء اللفظي والثمالة في المكان العام والتصوير بدون ترخيص ، ومن المقرر أن يمثل الاثنان أمام المدعي العام في 24 سبتمبر.

لا يزال الراضي معرضاً لخطر الاعتقال الوشيك بتهم ملفقة بالتجسس ، والتي الحكم فيها يتراوح بين خمس سنوات في السجن حتى عقوبة الإعدام (حالياً قيد الوقف في المغرب). تأتي قضيته في وقت تستخدم فيه الحكومات جانحة كوفيد-19 لإغلاق الفضاء المدني وتبرير القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. في المغرب ، أدت القيود إلى اتهام أكثر من 91000 شخص بانتهاكات الإغلاق ، واعتقال أكثر من 6000 شخص ، بما في ذلك لنشر "معلومات كاذبة" ، وشهدت الفترة محاولات الحكومة لتمرير مشروع قانون مقيد ومثير للجدل يحكم وسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك ، تأتي عمليات الاعتقال هذه في الوقت الذي دعت فيه الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من نزلاء السجن حيث يتم احتجاز السجناء في أماكن ضيقة ودون الحصول على الرعاية الصحية المناسبة ، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص لـ كوفيد-19.

بالنظر إلى المخاطر التي يتعرض لها عمر الراضي ، تدعو المنظمات الموقعة أدناه المقرربين الخاصيين للأمم المتحدة بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان ، وبشأن تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير ، المحكمة الأوروبية ، المفوضية الأوروبية ، وزارة الخارجية الأمريكية ، وأعضاء الكونغرس الأمريكي من أجل:

- دعوة السلطات المغربية إلى وضع حد فوري وغير مشروط لترهيب ومضايقة الصحفي المغربي عمر الراضي ؛ تندد بشدة بالاستدعاءات التعسفية والاتهامات الباطلة التي وجهتها إليه السلطات ؛ وتدعو إلى رفع حظر سفره ؛

- دعوة السلطات للتحقيق بشفافية في قضية المضايقة في 5 يوليو 2020 بين المصورين والراضي وستيتو ؛ ضمان الالتزام بأفضل الممارسات الدولية في المثول أمام المحكمة في سبتمبر ؛

- ندين بشدة استخدام برنامج التجسس ل"مجموعة إن إس أو" في استهداف الصحفيين والمدونين والفنانين ونشطاء المجتمع المدني في المغرب ؛

- التنديد باستخدام جائحة كوفيد-19 لقمع الحريات المدنية ، بما في ذلك تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير .

الموقعون أدناه،

سيفيكوس

منا لحقوق الإنسان

لجنة حماية الصحفيين

مراسلون بلا حدود

أيفكس

القلم- أمريكا

مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

مبادرة الحرية

أطاك المغرب